

الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام

(54) بجنب خديجة الكبرى. إلا أن في المقام ما يبعد ذلك غاية البعد، وهو أن هذا لو كان مطابقاً للواقع، لكان الميرزا المذكور يصرح به في موضع من كتبه الرجالية الثلاثة، أو في شيء من الحواشي المبسوطة التي كتبها على الوسيط، لا سيما في مقام ذكر محمد بن السكين، ولكان يطلع عليه جملة من تلامذته المعروفين، وحيث لم يقع شيء من ذلك، بَعْدَ أن يكون الناقل هو الميرزا صاحب الرجال (1). وقد سقط من النسخة الرضوية (2) ما بعد الصفحة الأولى، وتبدأ الصفحة الثانية من هذه النسخة ببياض قدر ستة أسطر. وهذا يؤيد ما ذكره السيد الصدر قال: ويؤيد الوجه الأول – بل يُعَيِّنُه – أني رأيت نسخة من مصباح الكفعمي في آخرها فوائد بخط السيد علي خان المكي، من جملتها نقل بعض العبارات من هذا الكتاب، وبعد ما انتهى نقله قال ما نصه: (في ظهر هذا الكتاب المنقول منه ما نصه: صح لأحمد بن جعفر بن محمد بن محمد بن زيد الشهيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولإبنة جعفر وأخيه محمد، وأحمد – وهو الملقب بالسكين (3) – وأكثر ما ورد هو أبو جعفر الزيدي نسباً، وصح ليحيى بن الحسن الحسيني (4) وكتبه علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ألقيت إليهم في محرم لسنة ثلاث ومائتين للهجرة بمدينة مرو و [الحمد] (5). ويستمر السيد الصدر قائلاً: فجوزنا أنهم لما رأوا ما في أول أوراق الكتاب من التسمية، وما على ظهره من الكتابات، طنوه كتاباً واحداً، ولم يلتفتوا إلى انقطاع ذلك وعدم ارتباطه بما بعده، أو أنه ساقط الوسط، كما لم يلتفتوا إلى ما في آخره _____ (1) رسالة الخوانساري: 29. (2) من النسخ التي اعتمدها نسخة الخزانة المرعشية – وهي كما سيأتي في النماذج المصورة – كاملة ليس فيها سقط، وقد لفقها الناسخ ووصل ما انقطع في النسخة الأخرى بكلمة مناسبة. (3) منتهى الآمال: 2: 46، الفصول الفخرية: 165، مستدرك الوسائل: 3: 340 و341، عوائد الأيام: 252. (4) رجال النجاشي: 44، عوائد الأيام: 252. (5) فصل القضاء: 413 – 414.